توسع الاتحاد الأوروبي يثير مخاوف اقتصادية وقلقا سياسيا

03-5-2004

بينما يرى النقاد أن الصورة الاستراتيجية الكبيرة، لا تنبئ بالذي يبشر به "المتفائلون" من توسع الاتحاد الأوروبي. حيث إن التحديات تمتد من القضايا الاجتماعية مرورا بالملفات السياسية والاقتصادية إلى القضايا الأمنية، وستستمر هذه التحديات في إثارة البؤر الحساسة التي ستجعل من التكامل السياسي الإضافي حلما زائلا، وتمثل الزيادة –بالنسبة للنقاد- بداية النهاية لتكامل أوروبا السياسي

احتفل الاتحاد الأوربي في الأول من مايو بأكبر زيادة حتى الآن. وبعد الاندفاع الأولي, فإن رزمة من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ستبرز، في الوقت الذي "يكافح" فيه الاتحاد الأوروبي لإكمال أعضاء جدد بنظام صارم قديم. كما أن ملامح "الثورة الوطنية" من شأنها أن تكبح جماح التكامل الأعمق.

وصلت زيادة الاتحاد الأوروبي أخيرًا لتشمل 10 دول أوربية متوسطية ومركزية، انضمت إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي الـ 15 الحاليين, مع كامل الحقوق وامتيازات العضوية في أخص نادي اقتصادي في العالم. ويرفع هذا التوسع عدد سكان الاتحاد الأوروبي إلى حوالي 454 مليون شخص, وبإجمالي الدخل المحلي المشترك يصل إلى 12.5 تريليون دولار تقريبا, بما يفوق الولايات المتحدة. ويضم البلدان التي كانت متخاصمة وبينها عداء سافر أثناء الحرب الباردة بشكل لم يكن متوقعا أن يحدث مثل هذا التقارب من حوالي 20 سنة ماضية. وبهذا تكون أوروبا قد أقدمت على وثبة كبيرة أخرى في

مسيرة غير مسبوقة نحو الوحدة القارية.
بينما يرى النقاد أن الحقائق على الأرض وأيضا الصورة الاستراتيجية الكبيرة، لا تنبئ بالذي يبشر به "المتفائلون" من توسع الاتحاد الأوروبي. حيث إن التحديات –كما يراها النقاد- تمتد من القضايا الاجتماعية مرورا بالملفات السياسية والاقتصادية إلى القضايا الأمنية، وستستمر هذه التحديات في إثارة البؤر الحساسة التي ستجعل من التكامل السياسي الإضافي حلما زائلا، وتمثل الزيادة –بالنسبة للنقاد- بداية النهاية لتكامل أوروبا السياسي.
في أثناء ذلك, إذا فشلت أوروبا في مخاطبة عيوب شاملة جوهرية في اقتصادها, فإن الأمر برمته يمكن أن ينفجر على شكل عاصفة شعبية اجتماعية اقتصادية ترفض نموذج الاتحاد الأوروبي.
وإن تورط الاقتصاد الأوربي في مستنقع الأداء الاقتصادي السيء، رفع من مستويات البطالة على امتداد القارة, كما أن اقتصاد منطقة اليورو - ألمانيا, فرنسا وإيطاليا- ضاعف من معدلات البطالة. ويعتقد النقاد (وتحديدا الأمريكان) أن الأداء السيء المستمر لأوروبا مرده –في أكثر جوانبه- إلى الهياكل الموروثة من أيام الإعانة الاجتماعية الكلاسيكية: المعاش العالي وتكاليف الصحة, اتحادات العمالة القوية, وتشريع قيود للعمل. وبينما تساعد هذه "الموروثات" على حماية العمالة وتحظى بشعبية كبيرة, فإنها تحدَ من تحرك العمالة.
وبينما أشارت بروكسل لسنوات طويلة إلى الحاجة للإصلاحات البنائية العميقة, فإن بريطانيا فقط من بين الاقتصاديات الأوروبية الكبيرة، تمكنت بدرجة كبيرة من التخلص من ماضيها

في مجال الإعانة الاجتماعية. في حين، يبدو أن مساعي الإصلاح الألمانية, الإيطالية والفرنسية تعطلت بشكل كبير, حيث إن أحزابهم السياسية غير قادرة أن تستجمع الدعم للتغييرات الكبيرة، ولهذا، فليس من قبيل المصادفة أن مستوى الإنتاجية ومعدلات النمر البريطانية قد سبقت جيرانها الكبار, وأيضًا متوسط منطقة اليورو. ومن ناحية أخرى، فإن الدول الشرقية (الشيوعية سابقا) عرضت أجرا منخفضا وكذا معدلات ضريبة للشركات - وأيضًا حوافز ضريبية مغرية- بالشكل الذي سمح لهم أن ينافسوا بقوة الاستثمار الأجنبي من أمريكا الشمالية, آسيا و أجزاء أوروبا الغربية, بالرغم من قصورهم على مستوى البنية التحتية.

ثم إن المخاوف الاقتصادية والقلق من كل شيء... من الهجرة غير القانونية إلى ارتفاع معدلات الجريمة، قد تغذي إحياء الروح الوطنية في كثير من دول الـ 15 للاتحاد الأوروبي, كما أنه من المحتمل أن تتيح التوقعات الاقتصادية "المرهقة" الفرصة لأحزاب سياسية شبه وطنية وشعبية في البلاد الملتحقة بالاتحاد الأوروبي (بولندا وسلوفاكيا مثلا) أن تشكل مقاومة منظمة ضد التكامل السياسي المستقبلي بين الأعضاء الجدد. وهذا من دون الحديث عن التباينات العميقة في المواقف السياسية بين أكثر الدول الملتحقة حديثا والمتناغمة مع السياسة الأمريكية وبين بعض الدول القديمة في الاتحاد الأروبي (فرنسا وألمانيا) والتي تكافح من أجل صياغة رؤية أوروبية موحدة تجاه القضايا الشائكة في العالم.